قرار قطر بالتقاضي الدولي بين الرياض وأبوظبي

مهنا الحبيل

الملف الأخطر في التقاضي الدولي هو مسؤولية الرياض عن التفويج القبلي لاجتياح حدود قطر.

رغم خطابها التحريضي وقيادتها قرار الحكم الجديد بالرياض تراعي أبوظبي بصمت مساحة خسائرها في التقاضي الدولي.

لا مؤشر لتقدير الرياض لخطورة الدفع بملف التقاضي الدولي الذي يتأثر بمستقبل فريق أبوظبي في الديوان: أيبقى أم تتم تصفيته!

انفتاح سعودي نسبي مع وساطة الكويت بعد خسائر ضخمة سببتها الأزمة للرياض وسياسة القمع الداخلية، واغتيال خاشقجي!

* * *

هذا أبرز تصريح يصدر مباشرة، ومن شخصية كبيرة في الدوحة، وهو الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، أن قطر أنهت ملفات الخسائر، وستشرع قريباً، في التوجه إلى القضاء الدولي، للحصول على التعويضات المستحقة لأضرار الحصار.

جاء هذا الإعلان، بعد مرحلة إعداد ضخمة عملت عليها قطر، من خلال عدة مؤسسات، ولم تصرح باستخدام القضاء الدولي، إلا متأخراً، لعدة أسباب، من أهمها:

- إبقاء الموقف الخليجي الاجتماعي، في دائرة المراعاة،
- إعطاء وساطة الشيخ صباح الأحمد، أقصى مدى ممكن،

- ترك عجلة الرد القطرية، تُنهي مساحة الأمن الدفاعي، والجهد الدبلوماسي ثم العلاقات العالمية، والتي كقراءة مستقلة يتبين فيها حجم النجاح، والتفوق القطري.

ومن ثم تتهيأ الفرص كلياً، وتكون الدوحة أيضاً، في كامل العذر، وخاصة أمام الوساطة الكويتية، التي لا تزال تُوَاجه بعوائق رغم الانفتاح النسبي معها من الرياض، بعد الخسائر السعودية الضخمة، التي تسببت بها الأزمة للرياض، وبسبب سياسة القمع الداخلية، وكانت قضية الشهيد جمال خاشقجي، هي المفصل الأكثر تأثيراً.

وحتى مع الوصول إلى تسوية مع واشنطن، في حال استكملت أنقرة مرحلتها، التي لم تنجح عبرها في إبقاء الملف في يديها، فإن المهمة الأميركية، التي تُعَد للسعوديين في مطابخ واشنطن، ليست سهلة مطلقاً. بل تكاليفها باهظة على الرياض، التي تقدم كل المبررات لتفاقم الخسائر، عبر تطويل عمر الأزمة مع قطر، والقمع المتزايد للإصلاحيين، وتهديد مقدرات الشعب السعودي الاقتصادية، واستقراره الاجتماعي.

ونلاحظ هنا هذا المفصل المهم في المقارنة، بين الارتياح المتزايد لصالح قطر داخلياً وخارجياً، وتفكك كامل الحملة التي استهدفتها من دول المحور، في حين تُعاني الرياض من صعوبات بالغة، ومصادمات دبلوماسية، واشتباك مع الإعلام الغربي، خاصة الأميركي، وإن بقيت اللعبة في نهاية الأمر بقبضة مصالح الأمن القومي لواشنطن، وشروط تأهيل النظام السعودي الجديد بحسب تقديراتها.

هذا النجاح القطري عزّز إشكالية ملفٍ عميقٍ جداً، أكده فوز القطريين في كأس آسيا، وسيكولوجية التعامل تثبت تأثيره، وهي مشاعر الغيرة المجنونة، التي أحاطت بأبو ظبي وسيطرت على قرارها، والدور الحقيقي لفوز قطر بتنظيم كأس العالم 2022، في مشاعر صناعة القرار، حيث لا يُمكن مطلقاً، أن يتم تجاوز هذا الملف.

الذي كان يُعتبر عبثياً سابقاً، في حسابات التعامل الدبلوماسي الدولي، وأصبح سابقة في قضية الأزمة الخليجية، وهو في الحقيقة مؤشر مهم، لحجم غياب المؤسسات الدستورية المنتخبة، والشراكة الشعبية، التي تمنع مشاعر الطغيان للفرد، من التلاعب بمصالح وطنه ومنطقته، حين يحوّل كل الوطن جزءًا من الثروة الشخصية للمستبد.

هنا مراقبة المشهد والتصريحات المشابهة للفانتازيا، وهي مواقف معلنة، تؤكد في الحقيقة أثر هذه المشاعر الكارثية، على سياسة الدول، وهو ما يعقّد ملف الأزمة فعلياً، ويُصعّب أي جهود للوساطة، غير أن هناك خيطاً رفيعاً مهماً يمكن أن يُرصد.

وهو أن أبوظبي رغم كل خطابها التحريضي، وقيادتها لقرار الحكم الجديد في الرياض، إلا أنها تراعي بصمت مساحة خسائرها في التقاضي الدولي.

إذ أن إمارتي أبوظبي ودبي، عمود الدولة الاتحادية، تراعى فيهما الحسابات الاقتصادية بدقة، رغم اللغة العدائية لأهل قطر، وإشراف أبوظبي على تشكيل الفريق اللوجستي، الذي فجّر العلاقات مع الدوحة منذ عهد الملك عبدا، والتصفية السياسية لجزء منه، كما جرى مع الأمير متعب وخالد التويجري.

أما الملف الأخطر في التقاضي الدولي، الذي تجنب وزير الخارجية القطري تسميته، فهو مسؤولية الرياض عن قرار التفويج القبلي، لاجتياح الحدود وإعلان مسؤوليتها عنه، خاصة عبر لسان المستشار في الديوان الملكي السعودي سعود القحطاني.

وحتى هذه اللحظة، لا يوجد أي مؤشر لتقدير الرياض لخطورة الدفع بهذا الملف، الذي يؤثر عليه أيضاً مستقبل فريق أبوظبي في الديوان، هل سيبقى أم ستتم تصفيته، للتخلص من ملفه.

* مهنا الحبيل كاتب عربي مستقل مهاجر في كندا.

المصدر | الوطن القطرية